الرياض تستحوذ على نصيب الأسد بحصة تبلغ 52.5 بالمئة

الكويت تستثمر 31.8 مليار دولار في سندات الخزانة الأميركية

31 مليار دولار سندات الكويت في الخزانة الأميركية

أظهر تحليل اقتصادي أن الدول العربية، تستثمر نحو 272.1 مليار دولار (1.02 تريليون ريال سعودي) في سندات وأذون الخزانة الأمريكية بنهاية شهر يونيو الماضي.

ووفقا لتحليل وحدة التقارير الاقتصادية في صحيفة "الاقتصادية"، فإن 11 دولة عربية تستثمر أموالا في سندات وأذون الخزانة الأمريكية، تمثل 4.4 في المائة من إجمالي الاستثمارات العالمية في هذه السندات، والبالغة 6.17 تريليون دولار.

وبحسب التحليل، الذي استند إلى بيانات وزارة الخزانة الأمريكية، فإن السعودية تستحوذ على نصيب الأسد من استثمارات العرب في سندات وأذون الخزانة الأمريكية، بحصة تبلغ 52.5 في المائة، بقيمة استثمارات 142.8 مليار دولار (535.3 مليار ريال سعودي)، تمثل 2.3 في المائة من استثمارات دول العالم في أداة الدين الأمريكية.

وجاءت الإمارات في المركز الثاني باستثمارات تبلغ 58.9 مليار دولار (220.8 مليار ريال سعودي)، تمثل 21.6 في المائة من استثمارات العرب، و1 في المائة من استثمارات دول العالم، ثالثا الكويت باستثمارات تبلغ 31.8 مليار دولار (119.3 مليار ريال سعودي)، تمثل 11.7 في المائة من استثمارات العرب و0.5 في المائة من استثمارات العالم.

رابعا العراق باستثمارات تبلغ 16 مليار دولار (60.1 مليار ريال سعودي)، تمثل 5.9 في المائة من استثمارات العرب، و0.3 في المائة من استثمارات دول العالم، ثم سلطنة عُمان باستثمارات تبلغ 15.5 مليار دولار (58.2 مليار ريال سعودي)، تمثل 5.7 في المائة من استثمارات العرب، و0.3 في المائة من استثمارات دول العالم.

وفي المرتبة السادسة تأتي مصر، باستثمارات تبلغ 2.1 مليار دولار (7.9 مليار ريال سعودي)، تمثل 0.8 في المائة من استثمارات العرب، و0.03 في المائة من استثمارات دول العالم، ثم المغرب باستثمارات تبلغ 1.6 مليار دولار (ستة مليارات ريال سعودي)، تمثل 0.6 في المائة من استثمارات العرب، و0.03 في المائة من استثمارات دول العالم. وحلت موريتانيا ثامنا، باستثمارات تبلغ 1.5 مليار دولار (5.8 مليار ريال سعودي)، تمثل 0.6 في المائة من استثمارات العرب، و0.02 في المائة من استثمارات دول العالم، ثم البحرين باستثمارات تبلغ 683 مليون دولار (2.6 مليار ريال سعودي)، تمثل 0.3 في المائة من استثمارات العرب، و0.01 في المائة من استثمارات دول العالم. وعاشرا جاءت الجزائر، باستثمارات تبلغ 681 مليون دولار (2.6 مليار ريال سعودي)، تمثل 0.3 في المائة من استثمارات العرب، و0.01 في المائة من استثمارات دول العالم. وأخيرا جاءت قطر باستثمارات تبلغ 505 ملايين دولار (1.9 مليار ريال سعودي)، تمثل 0.2 في المائة من استثمارات العرب، و0.01 في المائة من استثمارات دول العالم.

وكانت السعودية قد اشترت أذونات وسندات خزانة أمريكية بقيمة 8.8 مليار دولار خلال شهر حزيران (يونيو) الماضي، لترفع رصيدها إلى 142.8 مليار دولار، بنسبة زيادة 6.5 في المائة عن مستوياتها في أيار (مايو) السابق له والبالغة 134 مليار دولار.

ووفقا لتحليل "الاقتصادية"، رفعت السعودية رصيدها من سندات وأذون الخزانة الأمريكية للشهر التاسع على التوالي.

واحتلت السعودية المرتبة الـ11 بين كبار المستثمرين في سندات وأذون الخزانة الأمريكية، بنهاية شهر حزيران (يونيو) الماضي، برصيد يبلغ 142.8 مليار دولار، مجتازة الهند التي كانت تسبق المملكة في آذار (مارس) الماضي.

وجاءت السعودية خلف كل من الصين، اليابان، أيرلندا، البرازيل، جزر الكايمان، سويسرا، المملكة المتحدة، لوكسمبورج، هونج كونج، وتايوان. واشترت السعودية سندات خزانة أمريكية بقيمة 46.1 مليار دولار آخر تسعة أشهر من تشرين الأول (أكتوبر) 2016 حتى حزيران (يونيو) 2017.

شن حرب تجارية على الصين فكرة محصلتها صفر

العاصمة بكين

إذا حكمنا من خلال الاستعارات البصرية، لم يكن الأمر سيئاً: دونالد ترمب يتجاهل مشورة المختصين ويخاطر بحدوث كارثة من خلال التحديق في الشمس، في الوقت الذي عبر فيه ظل القمر أمريكا. أصبح التدمير الذاتي بمنزلة عادة لهذه الإدارة.

مثال حديث: كبير مختصي الاستراتيجية السابق في البيت الأبيض، ستيف بانون، اتّصل بروبرت كوتنر، وهو صحافي تقدّمي بارز، للإعلان أن خصومه الداخليين في الإدارة "يتبولون ليلا في ملابسهم". بعد فترة قصيرة من كتابة كوتنر عن المحادثة، طُرد بانون.

لكن الإغراء الضار حقاً هنا ليس التحديق في الخسوف، أو المقابلات الطائشة. إنه فكرة أخرى اقترحها بانون على كوتنر: أن الولايات المتحدة في "حرب اقتصادية مع الصين". هذا يبدو بدهياً؛ يشعر كثير من الأمريكيين العاديين أنهم لا يستطيعون الفوز إلا إذا خسرت الصين. لكن الاقتصاد العالمي لا يُشبه لعبة كرة القدم. الجميع يمكنه الفوز، على الأقل من حيث المبدأ. أو يُمكن أن يخسر الجميع. تصديق فكرة بانون عن الحرب الاقتصادية يجعل النتيجة الأكثر إحباطاً أكثر احتمالاً بكثير.

مثل كثير من الأفكار الخطيرة هناك بعض الحقيقة فيها. الطبقة المتوسطة الأمريكية تعاني بينما الصين تزدهر. برانكو ميلانوفيتش، مؤلف كتاب "عدم المساواة العالمية"، أعطانا صورة بيانية مُدهشة على شكل فيل تُظهر كيف أن الأغنياء، منذ أواخر الثمانينيات، كانوا في وضع جيد، كما كان كثير من الجماعات الأخرى، بما في ذلك الطبقة المتوسطة الآسيوية. لكن الأرباح ركدت، على الرغم من أنها ليست على قمة سلم الدخل. هذا لا يُثبت الضرر من الصين: هناك انهيار الاتحاد السوفياتي لنأخذه في الحسبان، ومتاعب اليابان.

مع ذلك، هناك دراسة أخرى، أجراها ديفيد أوتور، وديفيد دورن، وجوردون هانسون، أظهرت الأثر الدائم "لصدمة الصين". ليس من قبيل المفاجأة أن المنافسة من الصين أخرجت بعض الأمريكيين من العمل، لكن أوتور وزميليه أظهروا أن الآثار كانت أكثر تركيزاً محلياً، وأعمق وأكثر استدامة مما كان متوقعاً.

هذه نتائج مهمة ومُثيرة للقلق. لكن فكرة "الحرب الاقتصادية" من بانون هي علاج أسوأ بكثير من المرض، وتشخيص خاطئ للطريقة التي يعمل بها الاقتصاد العالمي. لا تزال أمريكا مستفيدة من التجارة مع آسيا، وبالتالي مهاجمة الصين – حتى من الناحية المجازية – لن تفعل أي شيء للطبقة المتوسطة الأمريكية.

136.6 مليار ريال في عام

الاتحاد الأوروبي يستحوذ على 26 بالمئة من الواردات السعودية

ارتفاع واردات السعودية من الاتحاد الأوروبي

بلغت واردات السعودية من دول الاتحاد الأوروبي خلال عام 2016، نحو 136.6 مليار ريال، تشكل نحو 26 في المائة من إجمالي واردات السعودية خلال الفترة، فيما بلغت وارداتها خلال العام السابق له 2015 نحو 168.48 مليار ريال، لتسجل بذلك تراجعا خلال الفترة بنسبة 18.9 في المائة بما يعادل بلغ 31.87 مليار ريال.

ووفقا لرصد وحدة التقارير في صحيفة "الاقتصادية"، استند إلى بيانات الهيئة العامة للإحصاء، فقد سجلت الواردات من دول الاتحاد الأوروبي أدنى مستوى لها في نحو خمس سنوات وبالتحديد في عام 2011 البالغة حينها 133.33 مليار ريال، في حين بلغت الواردات أعلى مستوياتها خلال عام 2014 البالغة 171.44 مليار ريال بفارق نسبته 20.3 في المائة عن عام 2016.

وبلغ حجم التجارة بين السعودية ودول الاتحاد الأوروبي خلال العام الماضي 2016 نحو 217.92 مليار ريال، مقارنة بنحو 257.48 مليار ريال وبفارق بلغ نحو 39.55 مليار ريال، مسجلا تراجعا بنحو 15.36 في المائة.

وجاءت نحو 67.6 في المائة من واردات الاتحاد الأوروبي من خمس دول وهي "ألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا وكذلك المملكة المتحدة وإسبانيا" بقيمة بلغت 92.36 مليار ريال.

وبلغت واردات ألمانيا نحو 34.33 مليار ريال ومقارنة بنحو 46.11 مليار ريال للعام السابق له، حيث شكلت واردات ألمانيا نحو 7 في المائة من إجمالي واردات السعودية حيث تأتي ألمانيا كثالث مورد للسعودية.

في حين بلغت واردات فرنسا نحو 18.50 مليار ريال لعام 2016 ومقارنة بنحو 20.46 مليار ريال للعام السابق له 2015، كذلك بلغت واردات إيطاليا نحو 17.33 مليار ريال ونحو 12.42 مليار ريال واردات المملكة المتحدة.

فيما بلغت واردات إسبانيا نحو 9.78 مليار ريال، حيث شكلت أهم السلع المستوردة من الآلات والأدوات بنحو 16.18 مليار ريال وكذلك السيارات بنحو 11.34 مليار ريال، ونحو 8.05 مليار ريال المعدات والأجهزة الكهربائية، فيما أتى رابعا المنتجات الصيدلية بنحو 6.91 مليار ريال.

الإكوادور تلغي رسوم الاستيراد بعد معالجة تدهور ميزان المدفوعات

الغاء رسوم الاستيراد في الإكوادور

أبلغت الإكوادور منظمة التجارة العالمية أنها أزالت بالكامل الرسوم الإضافية التي فرضتها على وارداتها في 2015 لمعالجة تدهور ميزان المدفوعات في البلاد عقب الانخفاض الحاد لأسعار النفط في منتصف 2014.

وقال ممثل الإكوادور خلال اجتماع للجنة منظمة التجارة المعنية بالمصاعب الطارئة التي تفرض نفسها على موازين المدفوعات، أن الإلغاء النهائي للمبالغ الإضافية التي فرضتها على وارداتها تم في 1 (يونيو) الماضي.

وفرضت الإكوادور الرسوم الإضافية في (مارس) 2015 لمدة 15 شهراً، استجابة لانخفاض حاد في أسعار النفط بدأ من أواخر 2014 أدى إلى تدهور ميزان المدفوعات في البلاد.

وحددت كيتو الرسوم الجمركية الإضافية في البداية بنسبه تراوح بين 5 في المائة و45 في المائة، وتم تطبيقها على ما يقرب من 3000 من الخطوط التعريفية، أو 38 في المائة من مجموع بلدان العالم.

وفي أعقاب الزلزال الذي ضرب البلد في (أبريل) 2016، أو قبل شهر واحد من انتهاء المدة المقررة لمفعول الرسوم الجمركية الإضافية، قررت إكوادور تمديد الرسوم لمدة سنة واحدة، حتى (يونيو) 2017، لمعالجة الأعباء التي فرضها الزلزال على العملة الصعبة.

وأبلغ أومبرتو توريس نائب وزير التكامل والدفاع التجاري في وزارة التجارة الخارجية في إكوادور، اللجنة أن الرسوم مكّنت بلاده من حماية وضعها المالي الخارجي، واستعادة توازن الاقتصاد الكلي، والحفاظ على اقتصادها من ناحية نسبة العملات الصعبة.

وإذا كانت هناك وفود شكرت إكوادور على تعاونها مع اللجنة، والعمل بطريقة شفافة، وإزالة التدابير في نهاية المطاف في موعدها المقرر، إلا أن عديداً من الأعضاء أعربوا عن قلقهم لأن الإكوادور سبق أن ألمحت إلى أنها تنظر في اعتماد تدابير جديدة للاستعاضة عما ألغته من تدابير، وحثوها على عدم اتخاذ أي إجراءات تتعلق بالرسوم التجارية قد تتنافى مع قواعد منظمة التجارة.

ورد توريس، أن حكومته لا تفكر في إعادة فرض، أو فرض أي تدبير وقائي جديد لأغراض تتعلق بميزان المدفوعات، وأضاف أن الإكوادور تسعى إلى زيادة حجم تجارتها من خلال توسيع شبكتها لاتفاقيات التجارة الحرة.

وحسب أحكام منظمة التجارة، يُمكن للدولة العضو في المنظمة التي تواجه صعوبات في موازين المدفوعات أن تُطبق قيودا على الواردات بموجب أحكام الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (جات) 1994، والاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. والدولة التي تطبق قيودا جديدة، أو تكثف بدرجة كبيرة من قيود قائمة، تكون ملزمة بالتشاور مع اللجنة فور اتخاذ الإجراءات، أو قبل اتخاذها، وبعد ذلك تخضع الإجراءات لاستعراض دوري في اللجنة المعنية.

النرويجيون منقسمون حول التنقيب في القطب الشمالي

حقل نفط في القطب الشمالي

لا يوجد مكان آخر في القطب الشمالي مخزون النفط فيه أكثر مما في النرويج. فثلثا النفط غير المكتشف المقدر في البلاد يوجد قبالة ساحلها الشمالي في بحر بارينتس، الواقع في القطب الشمالي. لكن بالنسبة لصناعة النفط في النرويج الوصول إلى حقول جديدة هناك هو أمر بالغ الأهمية.

وتعمل شركات النفط الآن على تقييم أي من كتل التنقيب الـ93 القياسية في بحر بارينتس تريد المراهنة عليها. ومن المقرر حفر عدد قياسي من الآبار هذا العام.

لكن يتم إثارة مسألة ما إذا كان ينبغي استغلال النفط والغاز في بحر بارينتس كما لم يحدث من قبل، ليس فقط من قبل نشطاء البيئة، لكن أيضا من قبل السياسيين قبل انتخابات وطنية تجري اليوم، وحتى من قبل بعض محللي النفط. بالنسبة لبعضهم ما هو على المحك ليس أقل من مستقبل أكبر دولة منتجة للنفط في أوروبا الغربية.

يقول آرني سيغف نيلوند، رئيس التطوير والإنتاج في "شتات أويل"، شركة إنتاج النفط والغاز المملوكة للدولة: "بحر بارينتس مثير للغاية ومهم لكل منا، فضلا عن الصناعة ككل". مسؤول تنفيذي نرويجي آخر في مجال النفط يقول: "نحن بحاجة إلى الوصول إلى مناطق جديدة، وبحاجة إلى العثور على النفط في تلك المناطق إذا أردنا النجاة. بحر بارينتس هو أفضل رهان بالنسبة لنا".

مع ذلك، آفاق المنطقة تلقت انتكاسة الأسبوع الماضي مع خبر يقول إن "شتات أويل" وجدت كميات صغيرة جدا من الغاز ولا يوجد نفط في بئر تنقيب في المنطقة الأكثر تقديرا لبحر بارينتس، حقل يدعى كوربجيل، على الحدود مع المياه الروسية.

تقول ثينا سالتفيد، كبيرة محللي النفط في مصرف نوردا الاستثماري: "يبدو أننا نجلس هنا في النرويج في فقاعة عند مناقشة هذه المنطقة. أنا متشككة بشأن إمكانات بحر بارينتس. لم يحققوا الكثير من الاكتشافات، والمعارضة ضده في ازدياد".

بدأ الاستكشاف في بحر بارينتس في الثمانينيات. لكن سرعان ما تخلت الصناعة عن هذه المنطقة ولم تعد سوى قبل عقد من الزمن. اليوم يوجد حقلان فقط ينتجان في المنطقة – حقل سنوهفيت للغاز التابع لشركة شتات أويل، وجوليت للنفط التابع لشركة إيني. تحقق عديد من الاكتشافات المتوسطة الأخرى وهي تنتظر التطوير، لكن لم يتم العثور بعد على كميات كبيرة من النفط.

شبح الماضي يطارد المستقبل

10 سنوات على الأزمة المالية العالمية

عقد من الزمان مر على بداية الأزمة المالية العالمية التي ضربت أساسات الأنظمة المالية في العالم وأصابته بانهيار غير مسبوق منذ ثلاثينيات القرن الماضي. وتسببت الأزمة المالية التي انطلقت في عام 2007، في تعرض عدد كبير من البنوك والشركات في أوروبا والولايات المتحدة إلى الإفلاس، كما فقد ملايين الأشخاص عملهم، وانخفض معدل النمو العالمي. وبعد 10 سنوات تمكنت بعض قطاعات الأنظمة المالية من التعافي واستعادت مستويات ما قبل الأزمة كأسواق الأسهم، بينما لا تزال الأزمة تلقي بظلالها حتى الآن على بعض المؤشرات الأخرى مثل معدلات الفائدة المنخفضة وبرامج التيسير الكمي.

ورغم التحسن النسبي في أداء الاقتصاد العالمي عامة واقتصادات البلدان الرأسمالية عالية التطور خاصة في الآونة الأخيرة، فإنه يصعب القول إن الاقتصاد الدولي قد تعافى تماما من الأزمة التي عصفت به منذ 10 سنوات والتي بدأت بوادرها في 2007 وأسدل المشهد الدرامي الأخير عليها في عام 2008. وإذا كانت الملامح الأولى لتلك الأزمة قد برزت في صيف عام 2007، فإنها لم تكن الأولى ولن تكون الأخيرة التي تمسك بتلابيب النظام الرأسمالي العالمي، فالسيناريو المرعب قد يتكرر، وقد مني الاقتصاد العالمي في مراحل مختلفة بأزمات اقتصادية متباينة الحدة والمدى، بعضها لا يزال عالقا في الذاكرة حتى الآن. وتعد أزمة الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي (1929–1933)، واحدة من أخطر الأزمات الاقتصادية التي أدت بكبار الاقتصاديين الرأسماليين إلى إعادة النظر في بعض مسلماتهم تجاه آليات عمل النظام الرأسمالي، وهو ما أسهم في ظهور نظريات اقتصادية جديدة، بات بمقتضاها للدولة دور أكبر في النشاط الاقتصادي، على أمل أن يساعد ذلك على الخروج من الأزمة وتفاديها مستقبلا. وإذا كانت دورة الانتعاش والركود جزءا أصيلا لا يتجزأ من آلية عمل النظام الرأسمالي، فإن أزمة ثلاثينيات القرن الماضي، تلتها أزمات عدة وإن كانت أقل حدة، ولم تنل في معظمها من البلدان التي تمثل العصب الرئيسي للنظام الدولي، فانفجرت أزمة المكسيك عام 1994، ثم أزمة النمور الآسيوية عام 1997، والأرجنتين عام 1998، مع هذا تبقى الأزمة الأخيرة بمثابة تسونامي اجتاح البيئة الاقتصادية العالمية، ودخلت أزمة 2008 تاريخ الأزمات الرأسمالية باعتبارها الموجة الأعلى والأعتى التي اجتاحت اقتصادات الدول عالية التطور.

ولمعرفة مدى ضخامة تلك الأزمة وقوتها، فإن رصد التكلفة المالية التي تحملتها البلدان الرأسمالية المتطورة وتحديدا الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان يعد مدخلا ملائما لتقييم تأثيرها الراهن والمستقبلي في الاقتصاد الدولي.

اتفاقية تجارة حرة بين «آسيان» وهونج كونج

أعلن مسؤول حكومي فليبيني أمس أن رابطة دول جنوب شرق آسيا "آسيان" ستوقع اتفاقية التجارة الحرة مع هونج كونج في تشرين الثاني (نوفمبر) في أعقاب ثلاث سنوات من المحادثات.

وبدأت المنطقة الخاضعة للإدارة الصينية مفاوضات التبادل الحر مع آسيان في 2014، بعد أربع سنوات على توقيع الكتلة الاقتصادية التي تضم 10 دول اتفاقية تجارية مماثلة مع الصين في 2010.

وبحسب "الفرنسية"، فقد ذكر سيفيرينو رودولفو مساعد وزير التجارة الفليبيني أن هونج كونج أكملت المفاوضات حول اتفاقية استثمارية مع آسيان، "ومن شأن هذا أن يوجه رسالة إيجابية للمجتمع الدولي حول التزام آسيان القوي بالتجارة الحرة والأسواق المفتوحة".

ولم يقدم تفاصيل أخرى حول الاتفاقيتين المتعلقتين بخفض رسوم الاستيراد وإلغاء الحواجز أمام الاستثمارات، وتم التوصل للاتفاق في اجتماع لوزراء الاقتصاد في دول آسيان مع مسؤولين من حكومة هونج كونج.

وتعد آسيان، الكتلة الاقتصادية التي تضم أكثر من 600 مليون نسمة، ثاني أكبر شركاء هونج كونج الاقتصاديين بعد الصين، بحسب الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة والصناعة لهونج كونج.

وبقيت هذه المدينة كيانا جمركيا منفصلا عن الصين منذ أن أعادتها بريطانيا في 1997، وأنشأ أعضاء آسيان منطقة للتجارة الحرة بينهم بهدف إلغاء الرسوم الجمركية على معظم السلع وتقليص الحواجز غير الجمركية، ووقعوا اتفاقيات للتجارة الحرة مع شركاء كبار مثل اليابان والصين. وأشار رودولفو إلى أن الاتفاقيات مع هونج كونج ستوقع في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل عندما تستضيف الفلبين قمة آسيان، وترتبط المجموعة باتفاقيات التجارة الحرة مع الهند وأستراليا ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية.

العجز في الميزان التجاري اللبناني يُسجل ارتفاعًا بـ 139 مليون دولار

سجّل العجز في الميزان التجاري اللبناني ارتفاعًا بـ 139 مليون دولار على صعيد سنويّ ليجاور عتبة الـ 9.35 مليار دولار خلال فترة السبعة أشهر المنتهية في يوليو 2017 م، وذلك من حوالى 9.21 مليار دولار في الفترة نفسها من 2016 م.

وعزا تقرير مالي موجز صادر عن المجلس الأعلى للجمارك في لبنان، الإرتفاع في العجز إلى زيادة فاتورة الواردات ب 157 مليون دولار على أساس سنويّ إلى نحو 11 مليار دولار، الأمر الذي طغى على تحسّن قيمة الصادرات بـ 18 مليون دولار إلى ما فوق الـ 1.65 مليار دولار.

وأوضح التقرير الموجز أنّ الصين حلّت في المرتبة الأولى على لائحة الدول المصدِّرة إلى لبنان بحيث بلغت فاتورة صادراتها 1093 مليون دولار (أي 9.94 في المئة من فاتورة الاستيراد)، في حين تصدّرت دولة جنوب ’فريقيا لائحة الدول المستوردة من لبنان، مع فاتورة تستيراد وصلت إلى 200 مليون دولار (أي 12.13 في المئة من مجموع الصادرات اللبنانيّة).